

## توصيات اللجان التخصصية

### حول كيفية الحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا

١٢ إبريل ٢٠٢٠

#### أولاً : لجنة التشييد

##### ١- التطوير العقاري

- تم التأكيد على ضرورة إظهار الدور والعمل المجتمعي الذي يقوم به القطاع الخاص بصفة عامة وشركات التطوير العقاري بصفة خاصة وإظهار ذلك الأمر إعلامياً بشكل جيد وواضح ، حيث أن هذا الأمر يمثل عبء كبير على القطاع الخاص وخاصة في ظل الأزمة الراهنة التي تمر بها الدولة وبالتالي فيجب إظهار ذلك حتى يسهل للقطاع مهمة التفاوض مع البنك المركزي المصري فيما يخص التيسيرات البنكية للمحافظة على سير عجلة الاقتصاد المصري.
- تم التأكيد على أن كافة البنوك المصرية لها دور كبير في الإقراض والتمويل لقطاع التطوير العقاري وكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لإعادة سير عجلة الاقتصاد المصري واستمرارها ، وخاصة أنه حتى بعد انتهاء هذه الأزمة ، مما سيستغرق عودة الإقتصاد المصري لوضعة مرة أخرى مدة طويلة من الوقت.
- تمت الإشارة إلى أنه بعد إعلان البنك المركزي عن مبادرة التأجيل لأقساط القروض لمدة ٦ شهور ( وهو تأجيل بفوائد ) ، وهو ما دفع الكثير من العملاء بمطالبة الشركات بتأجيل الأقساط الخاصة بوحداتهم المتعاقد عليها ، على غير دراية منهم بكافة الجوانب الخاصة بهذه المبادرة ، وهو ما يشكل خطورة على منظومة التطوير العقاري التي تعتمد بشكل أساسي على السيولة التي قلت بشكل ملحوظ خلال الفترة الحالية نظراً لعدم وجود تعاقدات جديدة والاعتماد حالياً بشكل رئيسي على التحصيلات من العملاء القانمين وهو ما يستلزم :
  - ❖ ضرورة التواصل الجيد مع العملاء للتوصل إلى أساليب مناسبة بشأن تأجيل الأقساط الخاصة بهم أو جدولتها بشكل مرضي أو التحصيل الجزئي لها.
  - ❖ تأجيل أقساط مشتري الوحدات ولكن من خلال دراسة حالات العملاء بشكل فردي ومنفصل case by case بحيث يتم تطبيقه في اضيق الحدود وبحسب ما يقدم من أوراق تثبت طبيعة عمل العميل ومدى تأثيره بالظروف الراهنة
  - ❖ التواصل والمتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للموافقة علي مخاطبة الجمعية مع منظمات الاعمال الخاصة بشأن :
    - تأجيل سداد أقساط الأراضي لمدة ٦ شهور
    - مد مهلة تنفيذ المشروعات العقارية لمدة سنة إضافية
- وخاصة في ظل عدم وضوح مدة استمرار الأزمة الراهنة ، حيث أن المواقع الخاصة بشركات التطوير العقاري مازالت تعمل حتى في ظل أزمة فيروس كورونا بطاقة عمالة تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ وهو ما يبطئ من عمليات الإنجاز وبالتالي التعرض لعدم إمكانية الالتزام بمهل ومدد التنفيذ المحددة للمشاريع وفقاً لجداول التنفيذ .

- التواصل مع البنك المركزي المصري للحصول على تسهيلات للشركات العاملة بقطاع التطوير العقاري
- تسهيل إجراءات الحصول على تسهيلات لشركات التطوير العقاري بضمان شيكات العملاء
- تسهيل قواعد وآليات الإقراض للشركات العاملة بالقطاع ، بحيث يتم الإتفاق على طرق سداد ميسرة للقروض بنسبة فائدة منخفضة ، وذلك حتى تستطيع الشركات الوفاء بسداد رواتب العمالة لديها وهو ما يسهم في

توفير تلك الشركات للسيولة المطلوبة خلال الفترة الراهنة ،حيث أن إستمرار الشركات بالعمل في ظل هذه الظروف الصعبة يحملها أعباء إضافية تخص :

- التزام سداد رواتب وأجور العمالة سواء المنتظمة أو غير المنتظمة ودفع كافة مصاريف المرافق العامة الخاصة بالشركات (الكهرباء والمياه والأمن ... إلخ).
- المصروفات الخاصة بالتنظيف والتعقيم والمنظفات والمعقمات للسكن المخصص للعاملين المغتربين
- المصروفات والنققات الخاصة بالمشاريع المنتهية والتي يتم شراء المنظفات والمعقمات لها أيضاً ،بالإضافة إلى المصروفات الخاصة ببرامج التوعية للسكان بها وذلك ضمن المسؤولية المجتمعية للشركات وهو ما يمثل أعباء كبيرة على كافة الشركات العاملة بقطاع التطوير العقاري ،وخاصة في ظل شبه توقف حجم المبيعات لتلك الشركات منذ شهر تقريباً .

- سيتم عمل مبادرة من لجنة التشييد بالجمعية إلى البنك المركزي المصري وكافة الجهات المعنية بكافة المطالب والمقترحات التي تم إستعراضها خلال اللقاء على أن تكون هذه المبادرة متعددة الجوانب بحيث تضمن الجوانب التالية :
- الإحتفاظ بالعمل.
- الإحتفاظ بالعمالة.
- الحصول على تيسيرات بنكية بدون أعباء إضافية.

## ٢- المقاولات

- تم التأكيد على موافقة جموع الحضور على تصريحات السيد رئيس مجلس الوزراء حول ضرورة بدء العمل في المواقع لدوران عجلة الانتاج حيث أن هذا يعد أمر هام جدا خلال الفترة الراهنة لمنع حدوث أي خلل بالاقتصاد مع إتباع كافة الإجراءات الاحترازية المطلوبة ، ومنها :
- توفير المعقمات والمطهرات بكافة مواقع العمل الميداني وبأماكن سكن العمالة ،مع تطبيق أعمال التطهير والتعقيم بشكل دوري.
- توفير نظام التتبع للعمالة لضمان تحديد محل سكنهم والافراد المخالطين لأي حالة مصابة لا قدر الله .
- إمكانية تطبيق نظام المجموعات للعمل بطاقة ٥٠ % للشركات بالتبادل بين مجموعات العمل وبالتالي تقليل كثافة العاملين تطبيقا لنظام التباعد الإجتماعي المتبع حالياً منعا لإنتشار العدوى .
- المرونة في تطبيق العمل من المنزل للعاملين الإداريين ،الذين لا يلزم تواجدهم بالمواقع.
- تعقيم كافة البوابات الخاصة بموقع العمل وتطهير وتعقيم كافة السيارات التي تحمل مواد البناء قبل دخولها للموقع .
- توعية العمال بشكل دوري حول كيفية النظافة والتعقيم واتباع تلك الاجراءات بشكل علمي.
- وغيرها من الضوابط الأخرى.

- تم التأكيد على ضرورة الوضع في الإعتبار عند تطبيق الإجراءات الاحترازية المطلوبة توعية العاملين حول الإجراءات الواجب إتباعها فيما بعد مواعيد العمل والتي تكمن في اختلاط العمالة مع بعضهم البعض بكثافات كبيرة داخل السكن المخصص لهم ،وتواجدهم بمناطق مزدحمة خلال إنتقالهم بالمواصلات العامة التي تكون عرضة كبيرة لانتقال العدوى ،حيث أن هذه المسؤولية تقع أيضاً على الشركات من خلال توفير وسائل النقل والمواصلات الخاصة للعمالة لتقليل خطر الإصابة وبالتالي الحفاظ على سير العمل وتوفير أماكن للسكن تراعي التباعد الإجتماعي بالقدر المطلوب .

- تم التأكيد على ضرورة إحكام السيطرة على الإجراءات الوقائية للعمالة خارج مقر العمل، من خلال توفير أماكن للاقامة الأسبوعية مع توافر الرقابة عليها وعلى اتمام عمليات التطهير لها .
- تم التأكيد على ضرورة تواجد مركز طبي بشكل أكبر في المناطق التي تقع بين المشاريع القومية الكبرى مثل مدينة العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة أو بالقرب منها ،حيث أن هذه المناطق تعد كثيفة العمالة.
- تم التأكيد على ضرورة تبني الدولة فكرة ضرورة استكمال الأعمال لإستمرار عجلة الإنتاج من أجل الحفاظ على استمرارية الإقتصاد والحفاظ على العمالة ،وذلك من أجل تحسين الصورة المغلوطة التي يتم تكوينها من بعض العامة حول رجال الأعمال خلال الفترة الحالية والهجوم عليهم بسبب توضيح رؤيتهم حول ضرورة إستئناف العمل خاصة وأن هذه الرؤية متوافقة تماماً مع رغبة الدولة حالياً.
- تمت الإشارة إلى أنه بالرغم من صعوبة الوضع بدولة ايطاليا حالياً بسبب إنتشار فيروس كورونا بأعداد هائلة إلا أنه توجد معلومات مؤكدة بأنه قد تم البدء بعودة مباشرة العمل بشكل جزئي ،إضافة إلى تصريحات الرئيس الامريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع تحمل الوضع الإقتصادي الراهن بدون عمل أكثر من شهرين إلى ثلاثة على أقصى تقدير.
- تم التأكيد على ضرورة البحث عن شركات توريدات للمنظفات والمعقمات والمعدات الطبية الواجب توافرها في مواقع العمل حيث أن المشروعات الكبيرة ستطلب كميات كبيرة من تلك التوريدات حتى لا يتم اللجوء للسوق السوداء لتوفير هذه الكميات ،وهنا تم التأكيد على أن شركة النصر للكيماويات وهى شركة تابعة للقوات المسلحة المصرية تعرض ذلك كأحد خدماتها للشركات ويمكن التواصل معها في هذا الأمر .
- تم إقتراح وجود إلتزام كتابي من قبل أصحاب الأعمال والعمال للإلتزام بضوابط الحماية والسلامة الصحية أثناء العمل ،بحيث يكون هناك إلتزام وتعهد مكتوب بذلك ويوقع عليه من العمال باتباع الإجراءات حتى خارج مواقع العمل ،إضافة إلى التأكيد على إلتزام صاحب العمل برفع الوعي والتتقيف للعمالة بخطورة فيروس كورونا من خلال إعطاء إرشادات السلامة والتوعية للعمالة بشكل دوري سواء يومياً او أسبوعياً.
- تمت الإشارة إلى الأجهزة الجديدة التي تم توافرها بالسوق المصري والخاصة بالتأكد من مدى الإصابة بفيروس كورونا من عدمه حيث أن قياس درجة الحرارة أمر غير كاف وخاصة لأن الكثيرين من حاملي الفيروس لا تظهر عليهم أية أعراض إلا أن في هذه الحالة تنتشر العدوى بشكل كبير ، وهنا تم إقتراح التواصل مع تلك الشركات لشراء كميات للشركات والمواقع بسعر الجملة لضمان الحد من إنتشار الفيروس من خلال إكتشافه مبكراً .

## ثانياً : قطاع التنمية المستدامة

- تم التأكيد على أنه بعد انتهاء الأزمة الراهنة ،سيكون هناك دور كبير على الجمعية من خلال لجنة التنمية المستدامة من خلال دراسة وإستعراض الموضوعات المتعلقة بالصحة والتعليم ،نظراً لحاجة الدولة خلال الفترة القادمة لإستدامة هذين القطاعين وتغيير النظم الخاصة بهما ،وهو ما يلزم الجمعية بأن يكون لها دور فعال.
- تم التأكيد على ما سيشهده قطاع السياحة خلال فترة ما بعد إنتهاء الأزمة ،من تغيرات جذرية وخاصة في تطبيق قواعد ال Hygiene والتي ستكون عامل مؤثر على إختيار المقاصد السياحية المختلفة ،وهو ما يجب إتباعه وإستخدامه كعنصر لجذب السياحة في مصر ،بالإضافة إلى ضرورة إستعداد القطاع لإستغلال الطاقات الفندقية الكبيرة المتاحة وتطويرها وتجهيزها إستعداداً لما بعد أزمة فيروس الكورونا وعودة السياحة مرة أخرى ،وهو ما يستلزم تعاون لجنة التنمية المستدامة مع لجنة السياحة والطيران المدني بالجمعية للخروج بنتائج جيدة وموحدة منالجنيت لتمثل رأي الجمعية .
- تمت الإشارة إلى أنه نظراً للانكماش الاقتصادي عالمياً ، فمن المتوقع ألا يكون هناك فائض للسياح للقيام بالسفر والسياحة ،لذا يجب التركيز بشكل أكبر على عوامل جذب السياحة عند عودة السياحة ،حيث سيتم تغيير كافة المفاهيم و ال Codes تماماً الخاصة بالمسافات في المطاعم والمقاهي الترفيهية والفنادق وحتى المسافات في التعامل المباشر بين العاملين بهذه الأماكن السياحية ،لذا يتم الحفاظ حالياً على البنية التحتية لقطاع السياحة والعمل على تطويرها لضمان جاهزية القطاع للمنافسة.
- تمت الإشارة إلى إمكانية الإستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة للوصول إلى العمالة المتاحة أو المعروضة للعمل بقطاعي الصحة والتعليم ،وذلم من خلال مواقع التوظيف الإلكترونية مثل: Wazzaf و Jobzella وغيرهم من مواقع التوظيف التي تسهل التواصل من خلالها بين أصحاب العمل والعمالة المعروضة ،بالإضافة إلى إستغلال تقنية Video Conference Call Meetings في دعوة متحدثين من الخارج للتحديث بإجتماعات الجمعية وخاصة في ظل ظروف عدم إتاحة السفر وحضور المؤتمرات والإجتماعات الخارجية خلال الفترة القادمة.
- تم التأكيد على أن الإقتصاد العالمي سيمر بفترات عصبية خلال الفترة القادمة ،حيث أن التعافي لكثير من الدول سيستغرق فترات ليست بالقصيرة ،فهناك توقعات لبعض الدول الأوروبية أن قد تستغرق فترة ثلاث سنوات للتعافي ،كما أن معد النمو المتوقع لمصر خلال السنة القادمة ١,١ % ،الأمر الذي يتطلب ضرورة نشر فكرة ضرورة وجود اقتصاد مستدام على مستوى العالم ،مع ضرورة التوعية بأن ما يحدث حالياً سوف يكون له فاتورة وتداعيات ستستمر لعدة سنوات وستؤثر على العالم بأكمله بكافة طبقاته .
- تم التأكيد على أنه سيكون هناك توزيع لوجيستي جديد للصناعات في مصر وحول العالم ،حيث أن مصر تمتلك فرصة ممتازة في ذلك نظراً لإمتلاكها بنية تحتية جيدة ،وهنا تم التأكيد على ضرورة حصر كافة مستلزمات الانتاج للصناعات التجميعية ومحاولة تصنيعها محلياً من خلال مصانع صغيرة ومتوسطة مع إستغلال طاقة الشباب في ذلك ، الأمر الذي يتطلب خلفية تعليمية مناسبة للشباب .
- تم التأكيد على أن قطاع الطيران سيكون من أكثر القطاعات تأثراً من الأزمة الراهنة ،لتأثر الحركة السياحية حول العالم ، كما ستتغير أولويات حضور المؤتمرات الدولية نظراً لإمكانية المشاركة بها من خلال Video Conference ،وهنا تمت الإشارة إلى أن برامج التواصل الإلكتروني أصبحت محل إهتمام لطلبة كليات الهندسة في الجامعات المصرية حيث يتم عمل مسابقات لهم في تطوير برامج وتطبيقات مصرية لمكالمات الفيديو ،كما أن هناك عدد كبير من الشباب المتميز في هذا الشأن والذين شاركوا في مسابقات عالمية وحصلوا على مراكز متميزة .
- تمت الإشارة إلى ما شهدته الفترة الحالية من حجم المبيعات الكبير من خلال خدمات ومواقع التسوق الإلكتروني OnLine ،وهو ما يؤكد على أن التجارة الإلكترونية E-commerce ستأخذ دور كبير خلال الفترة القادمة.

- تمت الإشارة إلى ضرورة التوجه لفكر وجود مسمى دولة امازون ،بحيث يطبق فيها تجميع المنتجات من الدول القريبة والصناعات التجميعية واللوجيستية ،بحيث تكون هذه الدولة مصدر لتوجيه هذه المنتجات بالصناعات للدول الأخرى ،على أن يتم دخول هذه المنتجات لهذه الدولة بدون أية أعباء جمركية ،وهنا تم التأكيد على أهمية دور لجنتي الزراعة والري والصناعة والبحث العلمي بالجمعية لدراسة المناطق الحرة التي يمكن من خلالها تطبيق التصنيع والتجميع بمصر ،لمحاولة تطبيق هذا الفكر.
- تم التأكيد على أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمياً لن يتحمل الظروف القهرية التي يمر بها العالم حالياً وهو ما يهدد معظمة بالإنتهيار ،الأمر الذي يستلزم ضرورة إيجاد طريقة لاستيعابهم وإندماجهم لتشكيل كيانات اكبر يمكنها تحمل مثل هذه الأزمات ،كما أن بعض الدول قد بدأت بالفعل في هذا الإتجاه ، من خلال تقسيمهم لمجموعات تعمل بالقطاعات المختلفة بحيث يتم تكوين كيانات قادرة على الصمود ومن أجل تقليل خسائرها.
- تمت الإشارة إلى ضرورة بحث موقف ودور شركات التأمين في مثل هذه الظروف القهرية والطارئة التي تمر بها مصر والعالم بأكمله ،وهنا تم التأكيد على أن ثقافة التأمين في مصر مازالت محدودة للغاية ،حيث أنه في الأغلب لا يتم اللجوء لشركات التأمين طوعية في الاوقات العادية ،وهو ما يستلزم المزيد من التوعية في هذا الشأن.
- تم التأكيد على ضرورة إطلاق عدد من المبادرات الجديدة التي تدعم سوق العمل وإستمرار العمالة في تأدية أعمالها بكافة القطاعات لضمان عدم توقف عجلة الإنتاج ، وعلى سبيل المثال يمكن إطلاقها تحت مسمى " مبادرة خليك في موقعك " وذلك مع التوعية بالالتزام باتخاذ الاجراءات الصحية و الاحترافية ، كما تم التأكيد على ضرورة التنسيق خلال الفترة القادمة من خلال الجانب الإعلامي الخاص بالجمعية ،للتوعية حول ضرورة توصيل رؤية ممثلي مجتمع الأعمال المصري بشفافية كاملة والدفاع عن وجهات النظر الخاصة به.
- تم التأكيد على أن الدولة المصرية وخططها التي تم أو جاري تنفيذها مؤخراً أكدت على قدرتها لاستيعاب الأزمات والنظرة الاستراتيجية للقيادات السياسية التي فاجنت كافة دول العالم ،وهنا تم التأكيد على ضرورة مطالبة الجمعية للدولة بإنشاء " وحدة ما بعد الازمة " لوضع الخطة اللي التي ستسير عليها كافة القطاعات الإقتصادية بالدولة.
- تمت الإشارة إلى الإستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة في اسطول وموانئ البحر الاحمر إضافة إلى موانئ الأدبية والعين السخنة والسويس ،وهنا تم التأكيد على ضرورة إستغلال ما شهدته هذه الموانئ من تطوير مع إمكانية إستيعابها لكم كبير من العمالة ،من أجل زيادة الصادرات المصرية إلى دول افريقيا ،خاصة وأن هذه الدول بعدد سكانها الكبير تمثل فرص كبيرة لمصر .

على أن يتم البدء بتفعيل خطة قصيرة الأجل تعمل اللجنة على تحقيقها خلال الفترة القريبية القادمة تركز على ثلاثة محاور وهي:

- 1- تتولي اللجنة عمل حملة إعلامية لإطلاق مجموعة من المبادرات التي تدعم سوق العمل والتأكيد على إستمرار العمالة في تأدية أعمالها بكافة القطاعات لضمان عدم توقف عجلة الإنتاج ، وعلى سبيل المثال يمكن إطلاقها تحت مسمى " مبادرة خليك في موقعك " ، "مبادرة خليك في مصنعك" وذلك مع التوعية والالتزام باتخاذ الاجراءات كافة الإجراءات الصحيةة و الاحترافية لضمان صحة وسلامة العاملين.
- 2- عقد سلسلة إجتماعات للجنة بحضور بعض مسؤولي شركات التأمين للتحدث حول دورها المتوقع خلال الظروف القهرية والطارئة التي تمر بها مصر والعالم الأمر الذي يستلزم المزيد من التوعية في هذا الشأن والتعرف على البرامج التي يمكن أن تقدمها تلك الشركات .
- 3- بحث ودراسة إمكانية مساهمة قطاع التشييد والمقاولات في تطوير البنية التحتية والإمكانيات الخاصة ببعض المستشفيات العامة مصر من خلال المبادرات التي أطلقتها وزارة الشؤون الإجتماعية في هذا الشأن.

## ثالثا القطاع السياحي :

- إن الظروف القاسية التي يواجهها العالم حالياً بسبب إنتشار فيروس كورونا تؤثر على قطاع السياحة في مصر حيث أنها ظروف قهرية صعبة لم يواجهها القطاع من قبل، وهو ما سيؤثر على الدخل من العملة الاجنبية للدولة بما ان قطاع السياحة يمثل أكبر نصيب من إيرادات الدخل الأجنبي للدولة.
- حيث أن دخل القطاع السياحي يكاد يكون صفر خلال الأزمة الراهنة فلا بد من البحث عن الحلول المناسبة للإحتفاظ بالعمالة لأطول فترة ممكنة ، وهنا تمت الإشارة الى انه يوجد ضمن قانون العمل بند يتناول حالات القوة القهرية ،وهى الحالات التي تسمح للشركات والمؤسسات بسداد ٥٠٪ من الرواتب الشهرية للعمالة لديها ،مع التزام الشركات بسداد حصتها من التأمينات الاجتماعية كاملة دون تغيير ، لذا تجدر مطالبة وزارة المالية بسداد جزء من حصة الشركات من التأمينات الاجتماعية او الغائها بشكل مؤقت لفترة لا تقل عن ٦ شهور .
- تمت الإشارة إلى أنه قد تم تقديم بعض المطالب من قبل المؤسسات السياحية مجتمعة بكافة انواعها ونشاطاتها ( الفنادق ،النقل السياحي ،شركات السياحة الدينية ،.. الخ ) حيث تمت مطالبة غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة المصرية وصندوق السياحة بدفع الرواتب التأمينية للعاملين بالشركات إذا وجدت السيولة الكافية لديهم للمساهمة في الحفاظ على تلك العمالة .
- تمت الإشارة إلى قيام الاتحاد المصري للغرف السياحية بمبادرة تم من خلالها مطالبة جمعيات المستثمرين السياحيين بعمل كشوفات بالعاملين المثبتين بالفنادق بحيث تقوم كافة مكاتب العمل في المناطق المختلفة بدفع الرواتب التأمينية لهذه العمالة لمدة ٣ شهور.
- تم التأكيد على ضرورة تعاون كافة الجهات والمؤسسات مع بعضها البعض مما يعطي ثقل وقوة لتلك المطالب الأمر الذي يؤكد على ضرورة التنسيق بين لجنة السياحة والطيران المدني بالجمعية مع الاتحاد المصري للغرف السياحية وكافة الغرف المعنية بالقطاع السياحي في مصر للتوافق بين كافة الجهات قبل إرسال مطالب القطاع للجهات الحكومية المعنية.
- تم الإتفاق على أن يتم على تقسيم كافة المشاكل التي تواجه القطاع وترتيبها وفقاً لأهميتها بحيث يتم اعطاء الاولوية للامور العاجلة التي تظهر على المدى القصير ثم الالتفات لخطط مواجهة ما بعد الازمة ،وهنا تم التاكيد على مدى خطورة خروج العمالة المؤهلة والمدربة من القطاع ،وهو ما يجعل المحافظة عليها اولوية اولى من خلال الإلتزام بسداد رواتبهم او على الاقل نسبة منها.
- تم التاكيد على أن الازمة الحالية يجب توصيفها بشكل صحيح حتى يتم التعامل معها بشكل سليم حيث أنها ليست أزمة سياسية او امنية بل هى أزمة صحية عالمية ستتسبب في أزمة اقتصادية لأول مرة يتم مواجهتها ،كما أن انتهاءها مرتبط بمدى التطور الطبي للسيطرة على فيروس كورونا المستجد COVID-19 واكتشاف المصل له ،والى ان يتم ذلك فإنه لن يجرؤ اي سائح حول العالم باتخاذ قرار القيام بالسياحة والسفر لاي دولة ،حيث ان هذا القرار في ظل هذه الظروف يحمل مخاطرة كبيرة كما ان الدول لن تستطيع فتح المجال لذلك لفترة قد تكون طويلة ،الأمر الذي يؤكد على اهمية وضرورة استغلال هذه الفترة التي ستشهد توقف تام للسياحة حول العالم في الحفاظ على بقاء القطاع السياحي في مصر من خلال محورين وهما : (الحفاظ على البنية التحتية للقطاع والعمل على تطويرها - الحفاظ على العمالة المدربة الموجودة بالقطاع وتطوير مهاراتها ) .

- ضرورة وضع عدة امور في الاعتبار لضغط نفقات القطاع وتدريب العمالة وتطوير قدراتها ، بحيث يتم خلال هذه الفترة تجهيز القاعدة التي سيتم إستئناف الحركة السياحية بها مرة أخرى خلال سنة.
- تم التاكيد على أنه للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر ،يلزم التحرك اولاً بشكل جماعي على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والتمثلة في اللجان التخصصية بالجمعية ،وعلى الجانب الاخر تحرك كل قطاع تخصصية بالجمعية بالتعاون مع المنظمات الاخرى المعنية بنفس القطاع.
- تم التاكيد على ضرورة نشر الوعي وتعميق فكرة أهمية استمرار وإستدامة المنشآت والكيانات الممثلة للقطاع الخاص بالدولة حيث انها تضم عدد كبير من العمالة ، وانهيائها يعني زيادة وانتشار البطالة في مصر بشكل كبير ،وهو ما يستلزم مساندة الدولة لهذه الكيانات من اجل استدامتها واستمرار عملها.
- تم التاكيد على ضرورة المتابعة لكافة الدول السياحية ومعرفة طرق وخطط التحرك الخاصة بهم لمواجهة الازمة الراهنة، حيث ان اغلب الدول خلال الوقت الحالي تتبع نفس آليات التفكير في كيفية الحفاظ على استمرارية المنشآت السياحية ،من خلال تاجيل اعبائها لضمان تحسين قدرتها على الاستمرار ،بينما تقوم الدول المتقدمة ببحث كيفية اعداد وتجهيز انظمتها من الداخل لضمان جاهزيتها في مواجهة عواقب ما بعد الازمة ،حيث تقوم كافة الكيانات السياحية بهذه الدول بنظام الانتخاب الطبيعي او المهاري ،حيث ان متطلبات فترة ما بعد انتهاء ازمة فيروس كورونا المستجد ستكون مختلفة تماماً وستتطلب قدر كبير من الالتزام بأسس وقواعد ال hygiene ،لذا تقوم الدول المتقدمة حالياً بعمل تدريب للعمالة على اتباع هذه الاسس لزيادة قدرتها على المواجهة والاستمرار ،وذلك من خلال إستمرار العمالة التي تنجح فقط في تخطي مثل هذه التدريبات ،وهو ما يجعل ابقاء العمالة بناء على معايير علمية تتناسب مع ما سيواجهه العالم في فترة ما بعد إنتهاء ازمة فيروس كورونا المستجد امر هام وضروري خلال الفترة الراهنة في عمليات الاحلال والتجديد والارتقاء بمستوى العمالة بالقطاع.
- تم التاكيد على اهمية استمرار سداد الاجور كاملة للعمالة على الاقل لحين انتهاء شهر رمضان المعظم وعيد الفطر المبارك لمساندة العاملين بالقطاع خلال هذه الفترة ، ثم يتم بعد ذلك اتخاذ الاجراءات لتخفيض الاجور تدريجيا على ان يقوم اصحاب المنشآت السياحية باضافة نسبة من الاجور تتراوح بين ٢٠ - ٢٥٪ من الاجر على الاجر التأميني للعمالة كنوع من الدعم وخصوصا للعمالة غير المؤمن عليها .
- الاستفادة من العمالة التي ستضطر للخروج من قطاع السياحة نظراً لتوقف هذا القطاع في الوقت الراهن ، بحيث يمكن تدريبهم للعمل بقطاع الصناعة وبالتالي وجود عدد كبير من العمالة المدربة والمؤهلة التي ستسهم بالتاكيد في النهوض بالقطاع الصناعي .
- تأجيل تحصيل الضريبة العقارية على القطاع السياحي لمدة ٦ شهور (تبدأ من ١ إبريل ٢٠٢٠ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠).
- تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة على مبيعات الثلاثة شهور الماضية ولمدة ٦ شهور نظراً لتأخر شركات السياحة الخارجية عن سداد الفواتير المستحقة للفنادق نتيجة للظروف العالمية الراهنة .

## رابعاً القطاع الصناعي :

- التأكيد على أن القطاع الصناعي سيستمر في دوران عجلة الإنتاج والإحتفاظ بالعمالة وسداد كافة الإلتزامات تجاههم لأطول مدة ممكنة ، على أن يتم إتباع كافة الإجراءات الإحترازية للحفاظ على صحة وحياة العاملين حيث أن العنصر البشري هو أهم عناصر منظومة الإنتاج ، مع مطالبة الحكومة المصرية الأخذ بعين الإعتبار ما يلي :

- دراسة إمكانية تأجيل الضريبة العقارية على المصانع من خلال إعادة نظر الجهات المعنية (مجلس النواب ومجلس الوزراء ) للتشريعات الإقتصادية التي تحول دون ذلك .
- تأجيل تقديم ميزانيات الشركات الصناعية وذلك نظراً لتوقف عمل مكاتب المراجعة حالياً ، وبالتالي عدم القدرة على إتمام عمليات مراجعة الميزانيات وذلك أسوة بما تقوم به الكثير من دول العالم نظراً للظروف الطارئة الحالية ،وقد أبدى السيد وزير المالية استعدادة لدراسة هذا الأمر .
- مطالبة وزارة التجارة والصناعة بسرعة العمل على تسهيل التراخيص والموافقات المتوقفة التي تعطل سير الأعمال وإيجاد الحلول العملية لذلك .
- التأكيد على بدء تطبيق قرارات البنك المركزي الأخيرة من خلال التعليمات الشفوية والكتابية لكافة البنوك.
- تم التاكيد على دراسة إمكانية تأجيل قرار الدولة الخاص بتطبيق الشمول المالي نظراً للفترة الحرجة التي تمر بها مصر والعالم بأكمله والتي تحتاج لتداول السيولة بشكل أكبر .
- ضرورة إعطاء الأولوية للمنتج المحلي بشرط مطابقته لكافة مواصفات الجودة المعتمدة حيث ان العمل وسير عجلة الإنتاج هو الحل الأمثل لتحسين الأوضاع الإقتصادية في مصر خلال الفترة الحالية.
- دراسة إمكانية وضع الآليات القادرة على استيعاب أكبر عدد من العمالة بقطاع الصناعة المصرية بحيث يتم الاستفادة من العمالة التي ستضطر للخروج من قطاع السياحة نظراً لتوقف هذا القطاع في الوقت الراهن ، بحيث يمكن تدريبهم للعمل بقطاع الصناعة وبالتالي وجود عدد كبير من العمالة المدربة والمؤهلة التي ستسهم بالتأكيد في النهوض بالقطاع الصناعي .
- فيما يخص الأراضي الصناعية :
  - إعادة النظر في تأجيل الأقساط للأراضي الصناعية والغاء الغرامات عليها ،مع توضيح الوضع بالنسبة للأراضي القديمة فيما يخص قرار تخفيض الفوائد على الأراضي الصناعية ، ونقترح تأجيل أقساط الأراضي الصناعية المستحقة لمدة عام بدون فوائد وغرامات.
  - إقرار تخفيض الفوائد المستحقة على الأراضي الصناعية الجديدة الى ٧% تشجيعاً للمشاريع الصناعية الجديدة أسوة بما تم في العام الماضي، لذا نرى فالمقترح هو تطبيق ذلك في ظل الظروف الحالية بأن يتم أيضاً تخفيض نسبه الفوائد على الأراضي الصناعية التي تم التعاقد عليها قبل صدور هذا القرار.
- التأكيد على تطبيق التعليمات الخاصة باستثناء نقل البضائع من قرار حظر التجول ، خاصة أنه جاري حالياً إستمرار غلق بعض الموانئ الجافة بدءاً من الساعة الثالثة عصراً ،بالإضافة إلى إعاقه بعض بوابات الطرق (الكارتة) واللجان المرورية لبعض عربات نقل البضائع أثناء فترة الحظر .

- الحد من استيراد الأسمنت الأبيض تشجيعاً للصناعة المحلية وحفاظاً حيث أن مصانعها تعمل حالياً بطاقة ٥٠ ٪ ، إلا أنه جاري وصول شحنات خارجية من الاسمنت الابيض من تركيا الأمر الذي يهدد الصناعة المحلية بشكل كبير .
- تحديد الضوابط والمواصفات الواجب توافرها للأجهزة والمعدات الطبية التي تتطلبها المرحلة والمنتجة محلياً والمعدة من قبل من قبل اتحاد الصناعات المصرية وهيئة الشراء الموحد .
- الإعلان عن مواعيد عودة وانتظام العمل بالسجل التجاري والشهر العقاري وكافة الهيئات والمصالح والجهات الإدارية الحكومية نظراً لتعذر وتعطيل سير العمل وإستكمال الإجراءات لبعض الأعمال.
- دراسة إمكانية اللجوء إلى صناديق الطوارئ الحكومية الخاصة بهيئة التأمينات الإجتماعية لسداد نسبة من أجور العمالة اليومية في ظل الأزمة الراهنة لتخفيف الاعباء الخاصة بالقطاع .
- إحكام الرقابة خلال الفترة القادمة للتحكم في المنتجات التي قد ترد إلى مصر من الصين في ظل نهوض صناعتها حالياً الأمر الذي يثير التخوف من إغراق السوق المصرية بمنتجاتهم ، مع التأكيد على تطبيق البنود الخاصة باتفاقية الجات والتي تسمح بمنع استيراد بعض المنتجات خلال الفترة المقبلة ،لمنع إحلال هذه المنتجات للمنتج المحلي.
- مطالبة الغرف الصناعية بإتحاد الصناعات المصرية بإعداد قوائم بكافة مستلزمات الإنتاج المطلوبة خلال الفترة المقبلة للعمل على تصنيعها محلياً من أجل تقليل حجم الواردات لمستلزمات الإنتاج للأنشطة الصناعية المختلفة حفاظاً على العملة الصعبة وتشغيل المزيد من العمالة المصرية والإعتماد في ذلك على تشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

## خامساً : قطاع الطاقة

- تم التساؤل حول ما إذا كان تخفيض أسعار الكهرباء والطاقة من قبل الحكومة يؤثر على الشركات المنتجة والموزعة للكهرباء أم تتحمل الحكومة هذا العبء بالكامل ، وهنا تم التوضيح من قبل المهندس أسامة جنيدي على أن هناك نوعين من التعامل مع الشركات والذي يؤثر بالطبع على مدى تأثرها بمثل هذه القرارات ، فهناك شركات منتجة للكهرباء يتم بيع انتاجها للدولة وفي هذه الحالة لا تتأثر هذه الشركات ، وعلى الجانب الآخر شركات منتجة أخرى تتعامل مع المستهلك بسعر مرتبط بسعر الشبكة ، وهو ما يعنى أن أي نسبة إنخفاض في أسعار الشبكة تؤثر على العقود الموقعة بين الطرفين ، وهو ما يؤكد على ضرورة حصول كافة منتجي الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي على نفس السعر العادل المربوط بالسعر العالمي.
- تم التساؤل حول مدى إستفادة الشركات الخاصة المنتجة للكهرباء من الفروق في اسعار البترول العالمية ، وهنا تم التوضيح أن هناك شركات تقوم بإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية وهذا النوع لا يتأثر بالفروق في أسعار البترول سواء بالسلب أو الإيجاب ، بينما الشركات المنتجة للكهرباء باستخدام الغاز في ظل ثبات سعر الغاز لها فإنها لم تستفيد من إنخفاض سعر الغاز الطبيعي عالمياً ، وهنا تم التأكيد على ضرورة قيام الجمعية من خلال لجنة الطاقة بالمطالبة بتطبيق آلية تسعير مرنة للغاز المستخدم لهذه الشركات كنوع من الدعم والمساندة لها سعر الغاز لهم ، نظراً لأن هذا الأمر من شأنه أيضاً التأثير على أسعار الكهرباء المنتجة من قبل شركاتهم والتي يتم بيعها للمصانع.
- طالب المهندس مجد المنزلاوي لجنة الطاقة بتوجيه طلب لمعالي وزير الكهرباء و الطاقة بإعفاء الحد الأدنى من الاستهلاك علي المصانع لمدة ستة اشهر .. وأشار المهندس اسامة جنيدي أنه سيتقدم بهذا الطلب ليس فقط للصناعة وإنما أيضاً للفنادق و الزراعة و المراكز التجارية..
- تمت الإشارة إلى ان الشركة المصرية لنقل الكهرباء تقوم بالتعامل شركه حكوميه لتوزيع الكهرباء ( القناه ) و شركه اخري قطاع خاص ( جلوبال ) ، حيث تقوم الشركة الحكومية بتطبيق كافة المبادرات بينما يحذر على الشركات الخاصة تطبيقها وذلك في نفس المنطقة ، وهو ما يعتبر نوع من الإحتكار ، وهنا تم التأكيد على ضرورة موافاة الجمعية بمذكرة مفصلة في هذا الشأن حتى يتسنى توجيهها لجهاز مرفق الكهرباء ، و الذي يقوم دائماً بدوره على أكمل وجه في فض المنازعات من خلال عقد لقاءات بيت كافة الاطراف المتنازعة للوصول الى حلول مشتركة.
- تم التساؤل حول مدي قانونية توزيع و بيع الكهرباء للشاليهات ، وهنا تم التأكيد على أن هذا الأمر غير قانوني ، نظراً لنص القانون بعدم إجازة توزيع الكهرباء الا من خلال الحصول على رخصة توزيع للكهرباء ، كما أنه من المفترض قيام الشبكة الداخلية للفنادق والمنتجعات السياحية بتوزيع الكهرباء لكافة الشاليهات والوحدات داخلها وعدم إستثناء أي منها ، وهنا تم التأكيد على أنه سيتم إرسال كافة الاجراءات اللازمة للحصول على رخصة توزيع الكهرباء (للاستاذ/ ياسر إبراهيم – عضو الجمعية).

## سادساً القطاع المالي

- تمت الإشارة الى المذكرة التي تم تقديمها من الجمعية الى الدكتور / محمد معيط - وزير المالية ، مؤكداً على ان أغلب القرارات الرئاسية التي تم الاعلان عنها تضمنت عدد كبير من مطالب الجمعية بالمذكرة المشار اليها ،ومن ضمن هذه القرارات ما يلي:

- تمت الاشادة بالقرارات الرئاسية التي اتخذت بشأن دعم القطاع السياحي من خلال إسقاط الضرائب العقارية المستحقة على المنشآت السياحية والفنادق لمدة ٦ اشهر ، وتأجيل كافة المستحقات على القطاع لمدة ٣ شهور ،وتقديم التمويل الكافي لكافة المنشآت السياحية لإعادة تجهيز البنية التحتية لها لاستعادة نشاطها فيما بعد انتهاء الأزمة .
- توفير قرض مساند لقطاع الطيران المدني وتكليف وزارة المالية برفع بعض الاعباء عن القطاع لمساندته.
- سداد ٣٠٪ من مستحقات المصدريين بصندوق تنمية الصادرات ،مع الاعلان عن السماح بعدم تقديم شهادة الموقف الضريبي مع التأكيد على ان هذا القرار يتم تطبيقه على كبار وصغار المصدريين .
- التوجيهات بخصوص العمالة غير المنتظمة وقيام الحكومة بسداد مبلغ ٥٠٠ جنيه للعامل غير المنتظم لمدة ٣ اشهر ،وتوجيه صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة بسداد رواتب العمالة المنتظمة المتضررة من الازمة ،وتأجيل تقديم إقرارات الضريبة على الدخل لمدة ٣ اشهر.

- تم التأكيد على ان الجمعية قد قامت بالمطالبة بالغاء الضريبة العقارية على المصانع ،ولكن اكد السيد وزير المالية على انه يوجد مشروع قانون يناقش حالياً بالبرلمان يسمح لرئيس مجلس الوزراء فقط بالغاء الضرائب او تأجيلها في الظروف القهرية وذلك للقطاعات المتضررة فقط ،وكان يجب تطبيق الاسقاط عن القطاع الصناعي على غرار ما تم مع القطاع السياحي ،وهو ما نطالب به مرة اخرى لان كافة القطاعات الاقتصادية متضررة ،حيث الإقتراح بالمطالبة بالغاء الضريبة العقارية علي المصانع وربط ذلك بشرط عدم تسريح العمالة.

- تمت الإشارة إلى مبادرات البنك المركزي المصري التي صدرت قبل أزمة فيروس كورونا ،حيث تم التأكيد على ضرورة بحث مدى الاستفادة من تلك المبادرات وهل هناك إمكانية لمعرفة قيمة المنفذ منها وعدد المستفيدين من عدمه ، ومدى سهولة تطبيقها وقابلية شروطها للتنفيذ ،نظرا لان الاقتصاد المصري حالياً وخلال الفترة القادمة في أمس الحاجة لمساندة حقيقية يسهل تفعيلها.

- تمت الإشارة الى بعض التطبيقات الخاصة بحد السحب من البنوك ،حيث تم التأكيد على انه اقصى مبلغ يمكن سحبه من خلال شيك بنكي للأفراد هو ١٠ الاف جنيه وانه اذا كانت هناك مستحقات متبقية للأفراد يتم تحويلها على حساباتهم البنكية أو حسابات مجانية بحيث لا يتم خروج سيولة كبيرة خارج المنظومة ،وهنا تم التأكيد على ضرورة الحذر من بعض التطبيقات الخاطئة التي من المحتمل ان تحدث من قبل البنوك فيما يخص الخلط بين حد السحب للأفراد والاستثناء المقرر لحد السحب الخاص بالشركات.

- تم التساؤل حول نظام التقسيط الخاص بسداد المتأخرات الضريبية للقطاعات المتضررة على ٣ اقساط بحد اقصى ٣٠٪ ،حيث تم التأكيد على ضرورة توضيح ما اذا كانت هذه الاقساط ستكون متساوية ومواعيد سدادها شهرية ام كل ثلاثة اشهر ،وهل سيتم اعتبار قطاع الصناعة ضمن القطاعات المتضررة المستفيدة من هذا النظام مثل قطاع السياحة ام لا ؟

- تمت الإشارة إلى أنه بالرغم من توقف عمل أغلب الجهات الإدارية بالدولة مثل الشهر العقاري ،السجل التجاري ،الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ،إلا أنه لم يتم حتى الآن الاعفاء من مصاريفها وتكاليف خدماتها ،لذا يجب إعادة النظر في هذا الامر .
- تمت المطالبة باعفاء الشركات من سداد الضريبة التكافلية او على الاقل اعفاء الشركات والقطاعات التي لا تحقق أرباح في ظل الظروف الراهنة.
- فيما يخص تأجيل تقديم الاقرارات الضريبية تم التاكيد على ضرورة توضيح ما إذا كان سيتم تقديم الأقرار في شهر يونيو ٢٠٢٠ على اعتبار اعطاء مهلة ام انها ستقدم في نهاية شهر ابريل الجاري وتقسيط الضرائب المستحقة على الأرباح.
- تمت الاشارة إلى ازمة سداد ضريبة القيمة المضافة بالقطاع السياحي ،والتي يتم سدادها من خلال بعض الايرادات المؤجلة وهو اسلوب متبع بالقطاع ،ونظرا لتوقف الايرادات الخاصة بالقطاع في ظل ما تمر به الدولة فهناك صعوبة في سداد المستحقات الخاصة بضريبة القيمة المضافة ،وبالتالي تم ضم الاقرارات الخاصة بها لمدة شهرين يتم تجميعهما معا لتأجيل دفعها للشهر القادم ،وهنا تم التاكيد على ضرورة التاكيد من مدى قانونية هذا التأجيل وهل كان يستوجب الحصول على موافقة مسبقة أم لا،وهنا تم التاكيد على انه تم ادراج هذا المطلب بالمذكرة التي ارسلت الى وزير المالية ،حيث تم طلب تأجيل سدادها لمدة ٣ اشهر وبدون غرامات نظرا لتوقف التحصيل حاليا كما ان هذا الامر عاجل في الوقت الحالي.
- تم التاكيد على القرارات التي صدرت مؤخرا من قبل القيادة السياسية انه في ظل الظروف الراهنة , إلا أنها تحتاج إلى تشريعات إقتصادية لضمان قانونية بدء التطبيق ،حيث انه لا توجد اية تشريعات ملزمة للقائمين على التطبيق بالجهات المختلفة ،كما يلزم الايضاح والتعريف بشكل اوضح لبعض المصطلحات غير المحددة مثل : (ضرورة تعريف المقصود) بالقطاعات المتضررة ،وهو ما يستلزم الايضاح لبعض المفاهيم وآليات التنفيذ لضمان التطبيق العملي (من جانب الجهات الإدارية) لهذه القرارات.
- تم التاكيد على انه بالنسبة لإسقاط الضرائب على وجه الخصوص ، فانه يلزم تنفيذ ذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء او تشريع من مجلس النواب المصري ،لضمان بدء الإجراءات التنفيذية للقرار وهنا تم التاكيد على ضرورة الرجوع إلى المستشار محمود فهمي - المستشار القانوني للجمعية ورئيس لجنة التشريعات الاقتصادية للتأكد من مدى قانونية هذا القرار .
- تم التساؤل حول قانونية اجراء الجمعيات العمومية للشركات من خلال Meeting Video Conference Call وموقف اقرارها ،وكيفية استكمال كافة اجراءاتها وموقف ارسال ميزانياتها من خلال هيئة البريد المصري ام يمكن ارسالها عن طريق البريد الالكتروني او سائل التواصل الالكتروني ،وهنا تم الايضاح بانه لا توجد اية مشكلة في اتمام الجمعيات العمومية اون لاين On Line في ظل الظروف الحالية كما يتم استيفائها لكافة المستندات من خلال ارسال صورة من ال سي دي CD المسجل عليه اجراءاتها وفعاليتها اون لاين للجهة الإدارية .

- فيما يخص رد الضريبة على القيمة المضافة للشركات تم التأكيد على انه اذا كان للشركة رصيد ٦ اشهر اقرار دائم ،فيحق للشركة قانونا التقدم بطلب لاسترداد ضريبة القيمة المضافة ،كما تم التأكيد على ان هذه العملية دائما ما يكون بها مشاكل و عوائق في التنفيذ ،لذا يجب الإشارة إلى هذا الأمر بالمذكرة الثانية التي سيتم توجيهها للحكومة المصرية من قبل الجمعية ،لمساعدة المصدرين المسجلين في استرداد ضريبة القيمة المضافة.
- تمت الإشارة الى صعوبة التواصل مع مكاتب التامينات الاجتماعية لسداد مستحقات المقاولين وخاصة بقطاع المقاولات الذي يعمل به ملايين العاملين بالقطاع ،وذلك نظرا لتوقف هذه المكاتب عن العمل حتى الان ،كما انه بالرغم من مطالبة الدولة لقطاع المقاولات باستئناف العمل بالقطاع بطاقة عمالة تصل الى ١٠٠ ٪ ،مع الحفاظ على دفع الاجور لهم بالكامل ،فان غلق هذه المكاتب يعيق هذا الامر لانه يشترط سداد الشركة للتأمينات الاجتماعية للمشروعات والحصول على شهادة سداد تفيد ذلك لتقدمها الي جهات الاسناد حتى يتسنى صرف مستحقات المقاولين حتى تستطيع دفع الاجور والمرتبات لهم، وهنا تم التأكيد على ضرورة ادراج هذا الامر ضمن المذكرة الثانية للجمعية .
- كما تمت الإشارة الى انه سبق المطالبة بالمذكرة الاولى بقيام الدولة بسداد حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية لمدة ٦ اشهر وذلك للقطاعات المتضررة كنوع من المساندة لها.
- تمت الإشارة الى ان رئيس مصلحة الضرائب المصرية قام بإصدار خطاب دوري لكافة الشركات لسداد المتأخرات الضريبية، وهو ما يجب ذكره ضمن المذكرة الثانية للجمعية ، كما تم الإشارة الى المطالبة بتطبيق تخفيض ٣٠ ٪ من الغرامات المستحقة علي كل من المتأخرات الضريبية تشجيعا لانهاء الخلافات الضريبية وتحصيل هذه المتأخرات.
- تمت الإشارة إلى إمكانية حدوث أزمة بسبب تعثر الشركات في سداد كافة الفوائد على أقساط القروض بشكل تراكمي لفترة ٦ أشهر ، حيث أن قرار الإعفاء كان على غرامات التأخير في سداد أقساط القروض وليست فوائد ها ، حيث يجب إيضاح طريقة حساب فوائد الأقساط المؤجلة للقروض ،وذلك من خلال إعادة جدولتها بأليات تضمن إستفادة القطاعات المتضررة من الأزمة الراهنة ، بالمبادرات والقرارات التي إتخذتها الدولة لمساندتها وهو ما يجب ذكره ضمن المذكرة الثانية للجمعية.
- تم التأكيد على ضرورة وجود دور إيجابي محايد وفعال بشكل أكبر للجنة فض المنازعات المختصة بحل منازعات الضرائب ،حيث أن تزايد معدلات القضايا بين الممولين ومصلحة الضرائب المصرية يعد مؤشر سلبي ،وذلك لإنعدام دور اللجنة الإيجابي تجاه الممولين ودائماً ما تأخذ القرار لصالح الطرف الآخر ضد الممول ،كما أن هذا الإتجاه السلبي في جمع الضرائب لا يعد أمر جاذب للقطاع غير الرسمي الذي تسعى الدولة لإدخاله ضمن المنظومة الرسمية.
- تم الإتفاق على ان يتم إدراج كافة هذه مقترحات ضمن المذكرة الثانية التي ستوجهها الجمعية للحكومة المصرية كما أنه سيتم الإستعانة في ذلك بالمستشار / محمود فهمي - المستشار القانوني ورئيس لجنة التشريعات الاقتصادية بالجمعية فيما يخص كافة الجوانب التشريعية لهذه المطالب.

## قطاع تكنولوجيا المعلومات

- تم التأكيد على أهمية دور قطاع تكنولوجيا المعلومات في المساهمة لإلتزام الشركات والمصانع بإستئناف عملها مع الإلتزام بالاجراءات الاحترازية للحفاظ السلامة العامة للعاملين لديهم وذلك سواء من خلال العمل من المنزل والتواصل عن بعد من خلال Video Conference Calls أو إستخدام الأجهزة والمعدات الحديثة للحفاظ على سلامة المنشآت ،وهو ما يؤكد على أهمية تعاون قطاع تكنولوجيا المعلومات مع كافة القطاعات الإقتصادية المختلفة بالدولة.
- تم التأكيد على أن جمعية رجال الأعمال المصريين تقوم خلال الفترة الراهنة بعقد اجتماعات لكافة اللجان التخصصية بها والممثلة للقطاعات الاقتصادية المختلفة لوضع رؤية شاملة حول ما يمكن تقديمه للمساهمة مع الحكومة المصرية في الخروج من هذه الازمة ومساندة الدولة في ذلك.
- تم التأكيد على أهمية دور لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية للمساهمة في تحديث كافة نظم التواصل الالكتروني بالجمعية ونشر التوعية لشركات اعضاء الجمعية باحدث النظم والتقنيات الحديثة المتبعة عالمياً والتي من شأنها زيادة الإنتاجية والإسراع في معدلات إنجاز الأعمال ، بالإضافة الي دور الجمعية من خلال قطاع العلاقات الدولية بها للتواصل مع الشركات الأجنبية بالخارج وبحث آليات التعاون معها.
- تم التأكيد على ان الشركات المصرية العاملة بقطاع تكنولوجيا المعلومات تمتلك القدرة والإمكانات للقيام بالتوعية على كافة المستويات سواء للحكومة المصرية او مجتمع الأعمال المصري بقطاعاته المختلفة ،كما انه يمكن البدء من خلال اللجان التخصصية بالجمعية لتحديد الاولويات للقطاعات الاقتصادية الممثلة بها وعقد ندوات التوعية لهم بكافة الأساليب التكنولوجية الحديثة التي يمكن تطبيقها للمساهمة في إنجاز الأعمال بشكل أسرع وأكثر دقة وجودة ، وهو ما سينتج عنه شراكات بين كافة هذه الأطراف.
- تمت الإشارة إلى إتجاه كافة القطاعات الإقتصادية خلال الفترة القادمة لإعادة تحديث وتجهيز البنية التحتية لها للإستعداد لمواجهة فترة ما بعد إنتهاء أزمة فيروس كورونا ،وخاصة قطاع السياحة الذي سيشهد توقف تام خلال الفترة الحالية مما سيساعده في إعادة تجهيز البنية التحتية له ، وهنا تم التأكيد على ضرورة الإتجاه لربط كافة هذه الإستعدادات والاجراءات التجهيزية بقطاع تكنولوجيا المعلومات ،مما يسهم في تطوير المنظومة الإقتصادية بأكملها بناءً على الأساليب التكنولوجية الحديثة وبالتالي مواكبتها لما يشهده العالم من تطور مستمر.
- تم التأكيد على أن كافة المناقشات التي جرت مؤخراً بين ممثلي مجتمع الأعمال المصري ،قد أكدت على وجود فرص كبيرة للتغيير خلال الفترة القادمة في كافة النواحي ،وذلك سواء بالنسبة لظهور قطاعات أو إتجاهات واعدة مثل الإهتمام بسلامة الغذاء والصحة وإنتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ،إضافة إلى بدء تغيير المفاهيم حول طبيعة العمل من المنزل والتواصل عن بعد ،والذي سيعطي فرصة للشركات لإعادة النظر في توفير مساحات العمل الكبيرة التي يتم إستئجارها وبالتالي توفير الإنفاق على مرافقها ، وإعادة نظر إدارات الموارد البشرية بالشركات للعمل عن بعد وقياسه بطرق جديدة ومختلفة عن السابق ،كما أن كافة هذه الإتجاهات تتطلب تجهيز البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر لما سيكون له من دور حيوي وفعال جدا فيما بعد الازمة.

- تم التأكيد على أن شكل المجتمع المصري وأساليب التفكير المعتادة ستتغير بالكامل بعد إنتهاء أزمة فيروس كورونا، وهنا تمت الإشارة إلى أن كافة شركات الإنترنت وال Telecommunications كانت تعاني خلال الفترة الأخيرة وحتى وقتنا هذا من كثافة إستهلاك خدمات الإنترنت التي زاد إستهلاكها بثلاثة اضعاف الاستهلاك سابقاً، وهو ما يؤكد على تحفيز هذه الشركات على الإستثمار خلال الفترة القادمة للتعاقد والدخول في تطبيقات تكنولوجيا G٥ .

- تمت الإشارة إلى مبادرة محو الامية التي نفذتها شركة فودافون -مصر خلال العام الماضي، حيث تم تطبيق برنامج للفصول من خلال تقنية Video Conference Calls، والتي عملت على دعم محورين هامين وهما: **محو الامية والتوعية** بكيفية استخدام التكنولوجيا، وهو ما تتطلبه الفترة القادمة في ظل تطبيق الشمول المالي من وجود قدر كافي من التعلم والوعي بأساليب التكنولوجيا الحديثة لكافة المستويات.

- تم التأكيد على ضرورة وضع تصور من قبل لجنة تكنولوجيا المعلومات حول تطبيق Electronic Documents بالنسبة لقطاع التصدير، بحيث يمكن للمصدر إتمام عمليات التصدير من المكتب وإرفاق كافة المستندات المطلوبة إلكترونياً، بدون الإضطرار للتواجد بالمصالح والهيئات الحكومية لإستيفاء الأوراق المطلوبة، وعلى الجانب الآخر يمكن وضع تصور أيضاً للتعامل مع تفتيت الحيازة للأراضي الزراعية، والذي يتم التعامل معه من خلال الأقمار الصناعية لتوفير كافة البيانات لأصحاب الاراضي حول ظروف الطقس والاحوال الجوية المرتقبة، وهى جميعها انظمة يتم تطبيقها في الخارج بمقابل مادي، في سبيل المساهمة في زيادة الانتاجية من خلال توفير هذه المعلومات، وهنا تم التوضيح بأن هذ النظام يعرف ب IOT، وسيتم التعاون مع الجمعية لتوضيح كافة جوانب هذا النظام للشركات الزراعية.

### **التوصيات :**

- تقوم لجنة تكنولوجيا المعلومات بموافاة الجمعية بكافة مطالبها من قطاع البنوك لمساندة القطاع في ظل الأزمة الراهنة، لاستفادة القطاع من المبادرة التي طرحت للقطاعات الاخرى، وذلك نظراً للإرتباط الوثيق بين قطاع تكنولوجيا المعلومات وكافة القطاعات الإقتصادية الأخرى.
- أكد المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية على الدور الهام لتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لقطاع الصناعة والبحث العلمي، ويرجع ذلك لعدة أسباب على رأسها : ضرورة الإهتمام بالبحث العلمي وتطويره وبالتالي تطوير الصناعة المصرية والنهوض بها وهو أمر يمكن التعاون به أيضاً مع مركز تحديث الصناعة، إضافة إلى مساهمات تكنولوجيا المعلومات في التعرف على الماكينات والآلات الأكثر تطوراً والتي تسهم في الإسراع في زيادة الإنتاجية ورفع جودة المنتج المحلي، وهنا تم الإتفاق على أن يتم التنسيق من خلال الجمعية لعقد إجتماع مشترك للجنتي ( الصناعة والبحث العلمي - تكنولوجيا المعلومات ) بالجمعية، بهدف بحث آليات تطوير خطوط الانتاج وتطوير العمل بقطاع الصناعة المصرية.
- بدء سلسلة من اللقاءات بين لجنة تكنولوجيا المعلومات وكافة اللجان التخصصية والقطاعية بالجمعية، لبحث دور تكنولوجيا المعلومات مع القطاعات الإقتصادية الاخرى، والتوعية لشركات الأعضاء حول أساليب ونظم التكنولوجيا الحديثة.

## سابعاً : قطاع النقل

تم التساؤل هل خدمات الشحن لجلب قطع الغيار من الخارج مازالت تعمل خلال الظروف الراهنة أم أنها متوقفة منعاً لتفشي إنتشار الفيروس ، وهنا تم التأكيد على أن خدمات ال DHL و ال Courier لنقل وشحن قطع الغيار وغيرها مازالت تعمل من خلال المراكز اللوجيستية ولكنه يوجد بعض التباطؤ والتكدس وهو ما تم مطالبة وزير المالية بالعمل على حله ، و أكد معظم رؤساء مؤسسات النقل الدولية مثل IMO & ISSA على أهمية إنسياب تنقل البضائع من و إلى الدول ، وذلك ضمن المذكرة التي تم تقديمها إلى الدكتور / محمد معيط وزير المالية من قبل الجمعية أمس الموافق ٤ إبريل ٢٠٢٠ ، حيث تمت مطالبة سيادته بإصدار تعليمات بإيجاد الحلول اللازمة لإزالة الصعوبات التي تواجه المتعاملين مع المركز اللوجيستي بمطار القاهرة الدولي والتي تتلخص فيما يلي :

- لا توجد خبرة لدى موظفي النافذة القائمين على استلام المستندات .
- عدم وجود عدد كافٍ من الموظفين لاستلام المستندات ، خاصة بعد دخول شحنات المناطق الحرة.
- وجود أعطال متكررة في نظام التشغيل قد تمتد لساعات مما يؤدي إلى تأخير زمن الإفراج.
- وجود أعطال متكررة في نظام السداد داخل البنوك ، ونقترح أن يتم السداد مباشرة من خلال المركز اللوجيستي دون اللجوء إلى البنوك حيث أن المعاملة البنكية الواحدة قد تستغرق نحو ١٠ دقائق.
- ما زال هناك تأخر في استرجاع الضمانات بسبب تأخر استرجاع كعوب طلبات الإرسال وذلك لعدم وجود ربط آلي مع الكثير من الموانئ.
- تعطل نظام الإدراج داخل نظام النافذة أكثر من مرة لعدة ساعات.
- دخول شحنات البريد السريع لعدة أيام أدى إلى تعطل شبه كلي داخل المركز اللوجيستي ، علماً بأنه جاري حالياً عمل شحنات البريد بالمواقع الجمركية بعد إلغاء أو إرجاء تطبيق نظام النافذة عليها.
- وقد وافق السيد الوزير على مذكرة الجمعية بعمل المركز اللوجيستي جميع أيام الأسبوع

- تم التأكيد على وزارة النقل تعمل بكافة طاقتها لإجراء كافة أساليب التعقيم والتطهير بجميع وسائل النقل والمواصلات العامة ، فيما يتعلق بالتحكم في أعداد الركاب للمواصلات العامة والسكك الحديدية ووسائل النقل فإنه يمكن بحث آليات التحكم في هذا الأمر مع الوزارة لضمان عدم تكدس الركاب حفاظاً على سلامتهم.
- تم التأكيد على أن تعقيم وتطهير وسائل النقل الخاصة للعمال بالشركات يعد دور أساسي لشركات القطاع الخاص ، وذلك حفاظاً على سلامة عمالها ، حيث أن ظهور أي حالة لدي أي شركة يعني غلقها لفترة وهو ما لا نسعى إليه جميعاً .
- تمت المطالبة بإعلان الحكومة والجهات المعنية بقطاع النقل واللوجيستيات عن تخفيض الرسوم على الحاويات في الموانئ وذلك بشكل رسمي.
- تمت الإشارة إلى أنه يوجد بعض المعوقات في الشحن بميناء الأدبية ، حيث أن عربات نقل البضائع تتوقف بدءاً من الساعة السابعة مساءً ، كما أنه تم التواصل مع رئيس هيئة موانئ البحر الأحمر بشأن قرار إستثناء عربات نقل البضائع من قرار الحظر ولكن لم يتم إتخاذ أية خطوات في هذا الشأن ويبقى الوضع على ما هو عليه ، وهنا تم التأكيد على أن الجمعية من خلال لجنة النقل ستقوم بالتواصل مع رئيس الهيئة في هذا الشأن للعمل على إيجاد حل له.
- تمت الإشارة إلى الغرامات التي تفرض من قبل الموانئ البحرية عند تأخر دخول البضاعة في الوقت المحدد لها والذي يرجع أحياناً لأسباب خارجة عن السيطرة ، وهو ما يعني فرض الغرامات أيضاً من قبل خطوط الشحن وبالتالي رفع سعر المنتج النهائي وبالتالي الخروج من المنافسة ، فهي كلها منظومة مترابطة وستؤثر على منظومة التصدير للخارج .
- تم التأكيد على ضرورة تدخل الجمعية من خلال لجنة النقل بها ، لوضع حد لرسوم البوابات على (الكارتة) الطرق البرية غير المستقرة والتي ليس لها أية ضوابط تحكمها ، بل إنها تعتمد على التقدير

العشوائي بحسب كمية ونوع البضائع والمواد المنقولة ،مما يستلزم المطالبة بوضع قائمة تسعيرية Price List لأسعار مرور الشاحنات من الطرق وتحديدًا بناءً على أنواع البضائع وكمياتها بحيث تكون الرؤية واضحة وموحدة للجميع.

- تم التأكيد على ضرورة مطالبة الخطوط الملاحية الأجنبية في مصر بتخفيض الغرامات والرسوم وأيضاً مصاريف النولون والأرضيات ،بالإضافة إلى ضرورة المطالبة بتخفيض مصاريف المستودعات والأرضيات والحراسة لها أو زيادة المدة المجانية الخاصة بها.
- تم التأكيد على وجود تعارض كبير بين مطالبة الدولة للموانئ باستمرار العمل بطاقة ١٠٠ % وبين عدم استمرار عمل الجهات الأخرى المرتبطة بها بنفس الطاقة ،فالبنوك لازالت ملتزمة بقرار الحظر والإغلاق في الساعة السابعة مساءً ،وهو ما يعطل سير العمل بالموانئ لإرتباط الإفرجات بالبنوك وبالتالي تعطل أعمال النقل والشحن ،إضافة إلى غلق المراكز اللوجيستية بالكامل يومي الجمعة والسبت إلزاماً بقرار الحظر ،وهو أمر يلزم إيجاد حلول عاجلة له.
- تمت الإشارة إلى نشاط التوريدات البحرية والذي يعد أحد الأنشطة التصديرية المرتبطة بالموانئ البحرية حيث تقوم علي توريد مستلزمات السفن من مأكولات ومستلزمات السطح للسفن وأطقمها لاستخدامها اثناء رحلات السفن باعالي البحار ،ومع الظروف الراهنة وتداعيات فيروس كورونا وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بحظر تصدير الكمادات والمطهرات وكذلك الخضروات خلال فترة الحظر الصحي ولمده ٣ شهور،فإنه نتيجة لذلك تم منع شركات التوريدات البحرية من توريد القفازات والكمادات والمطهرات للسفن باعتبار هذا النشاط نشاط تصديري والذي انعكس علي النشاط بالسلب ، وهو ما يستلزم المطالبة باستثناء نشاط التوريدات البحرية من الحظر علي أن يكون التوريد بكميات استهلاكية وليست تجارية تماشياً مع الظرف الحالية ، كما أن هناك بعض الخلط في المنتجات المحظور تصديرها حتى لا يفرق العاملين بالجمارك بين تلك المنتجات( مثال قفازات المطبخ ... وغيرها ) .
- تم التاكيد على ضرورة وأهمية إستغلال الفرصة خلال الفترة الراهنة لإنسياب حركة التجارة الخارجية المصرية وذلك من خلال تخفيض كافة تكاليف العملية التصديرية ،حيث أن هذه الفترة تعد فرصة ذهبية للنفاذ للسوق الإفريقية لإمدادها بالسلع بأسعار منافسة وخاصة في ظل إعلان الهند توقف حركة تجارتها لمدة ثلاثة أسابيع.
- تمت الإشارة إلى أنه إذا تم الدخول في المرحلة الثالثة لإنتشار فيروس كورونا المستجد فإنه سيتم عزل المحافظات في مصر وهو ما يعني عدم وجود نقل داخلي بين المحافظات ،مما سيؤثر على عمل أغلب شركات القطاع الخاص بالسلب ( نقل السلع ،المواد الغذائية ،المواد الخام ،.. إلخ ) الأمر الذي يلزم بحثه خلال الفترة الحالية وقبل الدخول في هذه المرحلة لضمان إستثناء هذه السلع من مثل هذا القرار إذا اضطرت الدولة لاتخاذها.
- تمت الإشارة إلى وقوف أعداد كبيرة من السفن في وسط البحر وتخوف بعض الدول من دخولها ،وهنا تم التأكيد على أن الوضع بالنسبة لمصر لا يوجد أية سفن متوقفة وذلك لقيام كافة الموانئ المصرية بدورها على أكمل وجه وتطبيقها لكافة الإجراءات الوقائية بشأن كافة السفن القادمة ، في حين أنه في إيطاليا تقف السفن حالياً لمدة قد تصل إلى أسبوع لإنظار دور دخولها للموانئ الإيطالية.
- أن يتم تجميع كافة المقترحات والآراء التي تم مناقشتها خلال اللقاء بغرض عرضها على مجلس إدارة الجمعية خلال الاجتماع القادم ،لإدراجها ضمن ورقة العمل المجمع للجمعية والتي ستوجه لكافة الجهات المعنية في الحكومة المصرية.